

مصادقة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب على مشروع قانون رقم 66.12 يروم عقلنة وتقوية منظومة المراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء

صادقت لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب يوم الأربعاء 4 مايو 2016 على مشروع القانون رقم 66.12 يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير.

ويهدف مشروع هذا القانون إلى تجاوز الاختلالات التي تعترى المنظومة الحالية للمراقبة. ووضع مقاربة شمولية الغرض منها تقوية آليات المراقبة وزجر المخالفات وذلك من خلال :

· توحيد مساطر مراقبة وزجر المخالفات وتبسيطها لإزالة كل ما يعيق تحريك مسطرة المتابعة القضائية ضد المخالفين

· إسناد مهمة معاينة المخالفات وتحرير محاضر بشأنها وإحالتها على الجهات المختصة، للمراقبين المخولة لهم الصفة الضبطية · تخويل المراقبين صلاحية اتخاذ التدابير المتعلقة بالإعذار والأوامر بالإيقاف الفوري للأشغال، وذلك ضمانا لفعالية المراقبة وإنهاء المخالفة في مهدها ؛

· سن تدابير استباقية للوقاية من المخالفات وذلك من خلال وضع آليات لتتبع الأوراش المرخصة

· تعزيز عملية تتبع الأوراش المرخصة بإلزام رئيس المجلس الجماعي بتوجيه نسخ من الرخص والأذون والشواهد الممنوحة إلى السلطة الإدارية المحلية

· تنظيم تدابير افتتاح وإغلاق الأوراش بما في ذلك فرض إلزامية فتح ومسك دفتر للورش، يتضمن جميع المعلومات التي من شأنها تمكين المهنيين، على الخصوص، من ضمان تتبع الورش

· تعزيز الطابع الردعي للعقوبات.

ومن شأن مشروع هذا القانون المساهمة في الحد من تفشي ظاهرة البناء غير القانوني والرفع من مستوى وجودة المشهد العمراني ببلادنا.